

Distr.: General
24 December 2020
Arabic
Original: English

رســـــالة مؤرخة 23 كانون الأول/ديســــمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشـرفني أن أرفق طيه نسـخة من الإحاطة التي قدمها السـيد نيكولاي ملادينوف، المنسـق الخاص لعملية السـلام في الشـرق الأوسـط، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسـي وإسـتونيا وألمانيا وإندونيســيا وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وســانت فنسـنت وجزر غرينادين والصــين وفرنســا وفييت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو التي عُقدت يوم الإثنين، 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين".

ووفقاً للإجراء المبين في رســـالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضـــاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضـــوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات المرفقة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
رئيس مجلس الأمن





270121 301220 20-17744 (A)

المرفق الأول

بيان المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، نيكولاي ملادينوف

أكرس إحاطتي الدورية عن الحالة في الشرق الأوسط للتقرير السادس عشر عن تنفيذ القرار 2334 (2016) (S/2020/1234). ويغطي التقرير الخطي، الذي تلقاه أعضاء المجلس آنفاً، الفترة من 21 أيلول/سبتمبر إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2020. وسأبدأ بتقديم معلومات مستكملة عن التطورات التي استجدت منذ تقديم التقرير إلى مجلس الأمن.

في 15 كانون الأول/ديسمبر، أطلق رئيس الوزراء الفلسطيني ومنسق الشؤون الإنسانية بالنيابة في الأرض الفلسطينية المحتلة خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021، التي تتضمن نداءً للحصول على 417 مليون دولار لمساعدة 1,8 مليون شخص من الفئات الضعيفة خلال العام المقبل. وقد وجد آخر تقييم للاحتياجات الإنسانية أن 2,5 مليون فلسطيني – أي حوالي 47 في المائة من السكان – يحتاجون حالياً إلى المعونة.

واستمرت التطورات المتصلة بالمستوطنات بعد تقديم التقرير الخطي. ففي 13 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن مناقصة لبناء 290 وحدة سكنية في مستوطنة جيلو بالقدس الشرقية. وفي تصويت أولي أجري بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر، صادق الكنيست الإسرائيلي على مشروع قانون يحدد إطاراً زمنياً مدته سنتان لإضفاء الشرعية على 65 من البؤر الاستيطانية ويقضي بمعاملتها، في غضون ذلك، على أنها مستوطنات مرخصة وبأن يتلقى سكانها جميع الخدمات البلدية.

ومنذ تقديم التقرير الخطي أيضاً، استمرت حوادث العنف في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ففي 11 كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير بأن فلسطينياً، أصم وأبكم، من نابلس توفي بسبب مضاعفات ناجمة عن جراح أصيب بها بالذخيرة الحية. وكان حراس أمن خاص قد أطلقوا النار على الرجل في 17 آب/أغسطس عند حاجز قلنديا، شمال القدس. وكانت قوات الأمن الإسرائيلية قد ذكرت في وقت سابق أن تحقيقاً فُتح في الحادث.

وفي سياق الاشتباكات، أصابت قوات الأمن الإسرائيلية في 13 كانون الأول/ديسمبر فلسطينيين اثنين، أحدهما عمره 15 عاماً، في الشوابكة، شمال طولكرم. وذُكر أن الصبي أصيب في ركبته بالذخيرة الحية.

وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، أطلقت القوات الإسرائيلية قذيفة عند السياج الحدودي مع غزة سقطت بالقرب من مخيم البريج للاجئين، مما أدى إلى إلحاق أضرار بأحد المنازل. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن الحادث كان عرضياً وفتح تحقيقاً أيضاً.

أود أن أركز على بعض الملاحظات المتعلقة بتنفيذ أحكام القرار 2334 (2016) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

لا يزال يساورني بالغ القلق إزاء استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فعلى مدى العام الماضي، مضت السلطات الإسرائيلية قدماً بخطط استيطانية مثيرة للجدل سبق تجميدها لسنوات. ويعادل العدد الإجمالي للوحدات السكنية التي أُحرز تقدم في خطط بنائها خلال عام 2020 أرقام عام 2019، على الرغم من توقف دام ثمانية أشهر في هذا العام. ويوجد نحو 50 في المائة منها في عمق الضفة الغربية، في مناطق بالغة الأهمية لتواصل أراضي الدولة الفلسطينية في المستقبل وقدرتها على البقاء.

وفي منطقة E1 الاستراتيجية، أُعلن عن المضي قدما في خطط لبناء نحو 500 3 وحدة بعد تأخير دام ثماني سنوات. وفي حال تنفيذ تلك الخطط، ستقطع خطة E1 الاتصال بين شمالي الضفة الغربية وجنوبيها. وبالمثل، طُرحت مناقصة لبناء حوالي 200 1 وحدة سكنية لإنشاء مستوطنة جديدة في غفعات همتوس، مما يهدد بزيادة فصل القدس الشرقية عن بيت لحم وجنوب الضفة الغربية. وإذا ما تم المضي قدما في تنفيذ أي من المشروعين، فإن ذلك سيقوض إلى حد كبير إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة الأراضي في إطار حل تفاوضي قائم على وجود دولتين.

إن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشكّل انتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي. فالمستوطنات ترسّخ الاحتلال الإسرائيلي وتقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. ويجب التوقف فوراً عن المضي قدماً بأي إجراءات تتعلق بجميع الأنشطة الاستيطانية.

كما أن استمرار هدم المباني الفلسطينية والاستيلاء عليها، وعلى رأسها المشاريع الإنسانية والمدارس، يثير قلقاً كبيراً. وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى الكف عن هدم الممتلكات الفلسطينية وعن طرد الفلسطينيين منها وتشريدهم وإلى اعتماد خطط تمكّن تلك المجتمعات المحلية من البناء بصورة قانونية ومن تلبية احتياجاتها الإنمائية.

إن استمرار العنف والهجمات ضد المدنيين والتحريض على العنف أمر غير مقبول. وينبغي محاسبة جميع مرتكبي العنف. ويهولني أن الأطفال ما زالوا يسقطون ضحايا – مع وقوع سلسلة من الحوادث المثيرة للقلق بشكل خاص خلال الشهر المنقضي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وينبغي ألا يكون الأطفال هدفاً للعنف أو أن يتعرضوا للأذى.

وأكرر مرة أخرى أن على قوات الأمن أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وألا تستخدم القوة الفتاكة إلا عندما يكون استخدامها أمراً لا بد منه لحماية الأرواح. ويجب أن تجري السلطات الإسرائيلية والفلسطينية تحقيقات وافية ومستقلة ومحايدة وسريعة في جميع الحالات التي قد تنطوي على استخدام مفرط للقوة.

إن الإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون باتجاه المراكز السكانية المدنية الإسرائيلية من جانب حماس أو حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية أو غيرهما أمرٌ يحظره القانون الدولي الإنساني، ويجب على المقاتلين الفلسطينيين أن يوقفوا هذه الممارسة فوراً.

وإنني أشعر بقلق شديد من استمرار أعمال العنف المتصلة بالمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى الالتزام بالقانون الدولي وحماية الفلسطينيين من العنف الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون وضمان قدرة المزارعين على الوصول إلى أراضيهم بحرية وأمان.

وللأسف، فإن مصير مدنيين إسرائيليين اثنين وجثماني جنديين إسرائيليين تحتجزهما حماس في غزة لا يزال يشكل شاغلاً إنسانياً هاماً. وأدعو حماس إلى الإفراج عنهم فوراً. ولا يزال يساورني القلق أيضاً إزاء استمرار الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز جثامين القتلى الفلسطينيين وأدعو إلى إعادة الجثامين المحتجزة إلى أُسرها، وفقاً لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني.

ولا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء السلام يتعرضون للضغط والاعتقال؛ ويقع على عاتق السلطات التزام باحترام حريات التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع وتيسير وتعزيز بيئة تمكينية للمجتمع المدني لكي يعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وبما أن محاكم غزة تواصل إصدار أحكام بالإعدام، منتهكةً بذلك القانون الفلسطيني والالتزامات الدولية لدولة فلسطين، فإني أناشد حركة حماس في غزة أن تفرض وقفاً فورياً على تنفيذ عمليات الإعدام وأن تكف عن استخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين.

لا تزال الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تثير بالغ القلق. وقد تم تفادي انقطاع الخدمات الحيوية في الشهر الماضي بدعم من الشركاء وبقرض من الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ. وللأسف، وعلى الرغم من ذلك الدعم، هناك فجوة في التمويل بلغت 88 مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر. ويشمل ذلك نحو 22 مليون دولار لدفع مرتبات ما يقرب من 000 30 من العاملين في الخطوط الأمامية في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وغيرهم من العاملين الذين يقدمون المساعدة المباشرة للاجئين الفلسطينيين. إن توقعات الإيرادات للأونروا في كانون الثاني/يناير 2021 أسوأ وقد تتطلب اتخاذ تدابير أشد لمنع الانهيار المالي للوكالة في الأشهر المقبلة. فالوكالة ليست شريان حياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين وتشارك بصورة كاملة في مكافحة مرض فيروس كورونا فحسب، بل إنها أيضاً بالغة الأهمية للاستقرار الإقليمي. والتمويل الكافي ضروري لاستمرارية الوكالة، وأنا أجدد مناشدتي لتقديم الدعم لها.

ولا تزال الحالة في غزة هشة وسط المعاناة الهائلة التي يعانيها الشعب. ولا يزال خطر حدوث تصعيد كبير قائماً. وأحث إسرائيل، مع مراعاة شواغلها الأمنية المشروعة، على تخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص من غزة وإليها. فلا يمكننا أن نأمل في حل الأزمة الإنسانية على نحو مستدام إلا برفع عمليات الإغلاق بالكامل، تمشياً مع القرار 1860 (2009).

ومما يدعو للأسف الشديد أنه لم يجر بعد التوصل إلى اتفاق بشأن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية التي طال انتظارها. وأنا أواصل تشجيع الأطراف على مواصلة الجهود من أجل التغلب على الخلافات التي لا تزال قائمة بينها، بما يتسق مع المساعي المبذولة بقيادة مصر لتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بعملية السلام الأوسع نطاقاً، فإنني أضم صوتي إلى صوت الأمين العام في حث الإسرائيليين والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي عموماً على اتخاذ خطوات عملية لتمكين الأطراف من إعادة المشاركة. ولا بد من أن تكون هذه الخطوات مصحوبة أيضاً بإجراءات ملموسة تبعث الحياة في آفاق سياسية مشروعة تعِد بإنهاء النزاع. ويجب على المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط – إلى جانب الشركاء العرب – والقادة الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعملوا معاً من أجل العودة إلى مسار المفاوضات المجدية.

وآمل في أن تشجع التطورات الأخيرة القادة الفلسطينيين والإسرائيليين على الدخول من جديد في مفاوضات مجدية، بدعم من المجتمع الدولي، وأن تشجع أيضاً على تهيئة فرص للتعاون الإقليمي. وكما رأينا في بيانات صدرت من مختلف أرجاء العالم، فإن الالتزام بحل الدولتين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية، لا يزال يؤكده توافق واسع في الآراء على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأود أن أبرز بعض التقدم والفرص التي جاءت في أعقاب قرار السلطة الفلسطينية باستئناف التنسيق المدني والأمني مع إسرائيل، الذي أطلعت مجلس الأمن عليه في الشهر الماضي (انظر S/2020/1128).

تلقت الحكومة الفلسطينية نحو 900 مليون دولار من الإيرادات المتأخرة الحيوية لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا وتدهور الحالة المالية.

وفي اجتماعات مع القادة من كلا الجانبين، شجعتُهم بقوة على اغتنام هذه اللحظة للبدء في عملية تحديث علاقتهما الاقتصادية والإدارية. ويشجعني تبادل الآراء على المستوى التقني مؤخراً بين وزارتي الصحة وأشجع المناقشات الرفيعة المستوى بين وزارتي المالية. إن التوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاحات ذات الصلة لن تكون له فوائد إنسانية واقتصادية وإنمائية ملحوظة فحسب، بل سيمثل أيضاً خطوة أولى هامة على طريق العودة إلى مفاوضات مجدية.

وأشجع إسرائيل مرة أخرى على مواصلة التزامها بدعم الموارد المالية للسلطة الفلسطينية بحد أدنى شهري من التحويلات المالية للإيرادات طوال فترة الطوارئ وعلى اتخاذ خطوات ملموسة، مثل منح تصاريح للفلسطينيين من غزة للعمل في إسرائيل والضفة الغربية عندما تتوفر الاحتياطات الصحية الكافية. ولا يزال من الحيوي أيضاً تخفيف القيود المفروضة على الواردات ذات الاستخدام المزدوج إلى قطاع غزة ومنح تراخيص البناء في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة.

وبالمثل، أكرر دعوتي إلى السلطة الفلسطينية لاتخاذ خطوات هامة نحو التخفيف من المخاطر التي يتعرض لها قطاعها المصرفي وإيراداتها في المستقبل، وذلك بمواءمة نفقاتها مع التوصيات التي قدمها البنك الدولي ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في حزيران/يونيه، بما في ذلك اعتماد خطة وحيدة لدعم الدخل الأساسي. وأنوه بقرار الرئيس عباس بتشكيل لجنة بشأن هذه المسألة. إن إصلاح نظام المدفوعات للسجناء الفلسطينيين وأسرهم وأسر القتلى والمصابين في سياق الهجمات لن يخفف من المخاطر فحسب، بل يمكن أن يزيل عقبة كبيرة أمام بعض الدعم من المانحين والمحادثات بشأن اتخاذ خطوات أكثر موضوعية لتحديث العلاقة الاقتصادية. ويمكن لجميع الأطراف أن تتخذ خطوات فورية لتسهيل حركة البضائع من وإلى غزة والسماح بزيادة التجارة بين قطاع غزة وإسرائيل والضفة الغربية.

إن دعم المجتمع الدولي أمر حيوي. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المهم ضمان تقديم الدعم لخطة الاستجابة الإنسانية المشتركة بين الوكالات وخطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لفريق الأمم المتحدة القطري والسلطة الفلسطينية. كما شجعتُ المانحين على دعم بضع مبادرات حاسمة يمكن تنفيذها فوراً، ومن شأنها أن تخلق نحو 000 20 فرصة عمل في غزة لمدة 12 شهراً على الأقل؛ وتسريع مبادرات البنية التحتية الحيوية في قطاعات المياه والصرف الصحي والطاقة والصحة؛ ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

لقد استمر العنف اليومي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا يزال التوسع الاستيطاني وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين مستمرين بلا هوادة، مما يزيد من حدة التوترات على الأرض ويزيد من تقويض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. ولا تزال الانقسامات داخل صفوف الفلسطينيين بلا حل. وقد ازدادت الأزمة الإنسانية والاقتصادية والصحية في غزة سوءاً وسط عمليات الإغلاق المنهكة والانقسام السياسي ونشاط المقاتلين.

وفي هذا السياق، يجب أن نثابر في جهودنا لمنع التصعيد العنيف وأن نشجع القادة من كلا الجانبين على اتخاذ خطوات نحو تمكين العودة إلى المفاوضات، وليس إعادة ترسيخ النزاع. وما زلنا نسترشد بموقف الأمم المتحدة الواضح والثابت بأن حل الدولتين، الذي يحقق التطلعات الوطنية المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة، هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى سلام مستدام بين الشعبين.

وبالإضافة إلى ذلك، وخلال العام الماضي، أدت الجائحة إلى قلب الحياة في جميع أنحاء العالم رأساً على عقب، وفاقمت العديد من تلك الاتجاهات السلبية، مما أدى إلى وضع نظم اقتصادية وإنسانية حاسمة على حافة الانهيار. وأود أن أشكر العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية في الميدان وأشيد بهم وبزملائي في الأمم المتحدة على التزامهم الذي لا يكل بمساعدة الشعب الفلسطيني على مواجهة عاصفة أخرى. وفي حين أن الخسائر في الأرواح وفي سبل كسب الرزق كانت باهظة بالفعل، فإنني على يقين أنه لولا التدخلات السريعة والقوية من جانب السلطات الصحية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة لكانت الأزمة أشد من ذلك.

وما زلت آمل ألا نقلب صفحة الجائحة في العام المقبل فحسب، بل أن نجد في مواجهة ذلك التحدي معاً ثقة متجددة في الطريق نحو حل مستدام للنزاع.

وبما أن هذه ستكون آخر إحاطة لي أمام المجلس، أود أن أشاطركم بعض الأفكار الوداعية.

لقد عاش الإسرائيليون والفلسطينيون واليهود والعرب مع النزاع لفترة أطول بكثير مما ينبغي. والواقع المؤلم لصراعهم قد أثر على كل أسرة على مدى أجيال. إن الخسارة والنزوح جزء من التاريخ الشخصي لكل أسرة. لقد انتُزع الفلسطينيون من ديارهم وأُجبروا على اللجوء في جميع أنحاء المنطقة. وانتُزع اليهود من جميع أنحاء المنطقة وأجبروا على اللجوء إلى إسرائيل. ليس هذا نزاعاً على الأرض فحسب، لأن لكلا الشعبين الحق في أن يعتبرا إسرائيل وفلسطين وطناً لهما. وهو ليس نزاعاً على التاريخ – شخصياً وجماعياً – فحسب، بل هو أيضاً نزاع على حق دولتين في التعايش.

في عام 1994، اتفق قادة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على شيء نادراً ما يتم القيام به في تاريخ الشرق الأوسط المضطرب – فقد اتفقوا على إنهاء النزاع لا عن طريق الحرب، ولا بإعلان أحد الطرفين فائزاً والجانب الآخر خاسراً، بل من خلال المفاوضات السلمية. ومن الواضح أن ذلك لم يكن قرارا سهلا ولكنه قرار واجه معارضة من جميع الأطراف. غير أنه كان قراراً جريئاً ومتبصراً وهشاً لدرجة أن المجتمع الدولي احتشد على الفور لحمايته ورعايته ومساعدة القادة على المضي قدما في تنفيذه.

ومن المحزن أن هذه الرؤية لم تتحقق حتى الآن اليوم. إنها رؤية شابتها الانتفاضات واستمرار الاحتلال والتضاؤل السريع في الإرادة للتوصل إلى اتفاق عادل ومستدام. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، لم أقابل أي فلسطيني تقريباً لا يعتقد أن المفاوضات ليست سوى واجهة لفقدان المزيد من

الأراضـــي. كما أنني لم أقابل إســرائيلياً لا يصـــدق أن كل جولة من المفاوضـــات ســتؤدي إلى مزيد من العنف والإرهاب.

إن أعضاء مجلس الأمن يعرفون حقائق النزاع جيدا. وجلسات الإحاطة التي يعقدها المجلس شهريا شـــهادة على الحالة على أرض الواقع. وإذ أترك هذا المنصـــب، ما زلت مقتنعا اقتناعا راســـخا بأن العالم لا يمكن أن يترك الحالة من دون معالجة. وعلى مر الســنين، اتخذ مجلس الأمن سـلسـلة من القرارات التي تنظر في الجوانب الرئيســية لكيفية حل النزاع. وتم التوقيع على اتفاقات ثنائية والتصـــديق عليها. وأُنشــئت المجموعة الرباعية المعنية بالشـرق الأوسـط. وفي العامين الماضــيين، طرحت الولايات المتحدة رؤية، وإن كانت مختلفة عن توافق الآراء الواســـع في المجلس. وعلى الرغم من هذه الخلافات، لم يشـــك أحد في المجتمع الدولي في الفرضية الأساسية القائلة بأن أي حل للنزاع يجب أن يقوم على أساس إقامة دولتين، في ظل ترتيبات أمنية واقتصادية مناسبة، من خلال مفاوضات مباشرة ييسرها المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من كل جهودنا الجماعية، فإن الســـبيل الوحيد للخروج من واقع الدولة الواحدة الذي نواجهه بشـــكل متزايد على أرض الواقع يتمثل في التعاون بين الطرفين، وليس من خلال العنف. وربما لا يكون الوقت مناسـبا اليوم لطرح مبادرات دولية كبيرة، ولكنه وقت اتخاذ خطوات – أحيانا صـغيرة، وأحيانا جريئة – تحمي ذلك الهدف المتمثل في قيام دولتين تعيشـان جنبا إلى جنب في سـلام وأمن وتهيئ الظروف لإبرام اتفاق.

وربما لا يكون الوقت مناسبا اليوم للتصـرف بطريقة استعراضـية أو تحقيق انتصـارات رمزية. ولعل الوقت قد حان اليوم للاعتراف بأنه يجب على الجانبين الإسـرائيلي والفلسـطيني التركيز على الداخل والنظر في ما يمكنهما القيام به، ســواء بالتنســيق فيما بينهما أو بمعزل عن أحدهما الآخر، لحماية هدف الســـلام المســتدام. وفي عام 2016، أصــدرت الأمم المتحدة، بالتعاون مع شــركائها في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، تقريرا مشتركا (S/2016/595، المرفق) عن بعض تلك الخطوات. وأشجع أعضاء المجلس على النظر في ذلك التقرير مرة أخرى، لأن توصياته لا تزال صالحة.

ربما حان الوقت اليوم للاعتراف بأن هناك فرصـا حقيقية للاتفاق، والتي تنبع من حقيقة أننا نواجه جائحة كوفيد-19 العالمية وعلينا جميعا أن نعمل معا لحماية مجتمعاتنا من تغذية نزعة التطرف والتطرف الديني والانهيار الاقتصادي والاستفادة من الفرص الجديدة التي أوجدتها اتفاقات أبراهام في المنطقة.

ولن يكون الأمر سهلاً. وفي الواقع، سيكون من الصعب جدا أن نقوم برتق ما هو ضروري لتمكين القادة من الجانبين من المشـاركة في عملية ذات مغزى وسـيتطلب الأمر عملا مضـنيا. غير أنه وعلى رغم كل النوايا الحسنة في العالم التي يمكن أن يعول عليها الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي، فإن بعث الأمل في إمكانية تسـوية النزاع عن طريق المفاوضـات السـلمية لا يمكن فرضــه من الخارج. بل إن ذلك يجب أن ينبع من الداخل ومن الشعبين ومن قادة الجانبين المنتخبين بحرية.

وفي غياب مفاوضـــــات مجدية، عملتُ من أجل دعم توافق الآراء الدولي حول تحقيق هدف حل الدولتين. وحذرت من مخاطر تآكل الوضـــع الراهن وأيدت جهود المصـــالحة بين الفلســـطينيين وركزت، في المقام الأول، على الدبلوماسـية الوقائية. وأدت الأمم المتحدة دورا محوريا في منع نشـوب حرب مدمرة أخرى في غزة، وذلك بالتعاون مع مصـــر وبدعم حاســم من قطر وغيرها في المجتمع الدولي. وقد انتقدتُ المظالم صراحة. وشجبتُ الإرهاب.

وأنا أعتقد اعتقادا راسخا أن هدف تحقيق سلام عادل ودائم بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني لا يزال قابلا للتحقيق من خلال مفاوضات يمكن أن تتوسط فيها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والشركاء العرب المهمون.

وأود أن أشكر رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس، وحكومتيهما، وموظفيهما المدنيين وجميع المحاورين في إسرائيل وفلسطين على تعاونهم بانفتاح مع الأمم المتحدة. وبالطبع، لم تكن وجهات نظرنا متطابقة في مناسبات عديدة. غير أن انفتاحهم ورغبتهم في العمل ساعدا في جعل الأمم المتحدة في وضع فريد يسمح لها بالتوسط والتحدث مع جميع أطراف النزاع.

وأود أن أشكر مجلس الأمن على مشاركته ودعمه الدؤوبين لعملنا، كما أشكر الأمين العام ودوائر الأمانة العامة على توجيهاتهم الثابتة.

أخيرا، أود أن أشكر زملائي في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على مهنيتهم المتميزة وصداقتهم. إن المكتب في وضع ممتاز يسمح له بالتصدي لتحديات المستقبل والاستفادة من الفرص المتاحة لبلوغ هدف تحقيق السلام العادل والدائم على أساس دولتين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة. وفي كانون الثاني/يناير، سيتولى خلفي، تور فينيسلاند، هذه المهمة. وهو واحد من أقدر الدبلوماسيين الذين عملت معهم على الإطلاق. وأتمنى له كل النجاح في السنوات المقبلة وآمل أن يقدم المجلس دعمه الكامل له، كما فعل معي.

المرفق الثاني

بيان نائبة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليربرغ

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الشاملة جدا. وأود أيضا أن أشكره على جهوده الدؤوبة في السعي إلى إيجاد حل دائم للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية.

طوال فترة عضويتها في مجلس الأمن، استرشدت بلجيكا دائما في مواقفها باحترام القانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. وما زلنا على اقتناع راسخ بأن احترام القانون الدولي هو السبيل الوحيد لتحقيق تطلعات الطرفين على نحو عادل ودائم. والإطار القانوني لحل المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية معروف جيدا، وقد أيدته أغلبية ساحقة من المجتمع الدولي. وللأسف، فإن أحدث تقرير للأمين العام (S/2020/1234) يبين أن ما يعوق حل هذا النزاع ليس الافتقار إلى إطار قانوني، ولكن عدم التنفيذ. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، ونشير بصفة خاصة إلى التزامات إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال.

كما ندعو الأحزاب السياسية الفلسطينية إلى العمل بحسن نية من أجل إعادة توحيد غزة والضفة الغربية في ظل سلطة شرعية وديمقراطية واحدة. ونشجع بقوة السلطة الفلسطينية على الانخراط في عملية انتخابية ديمقراطية وشاملة للجميع تقوم على سيادة القانون.

على الرغم من تفشي جائحة مرض فيروس كورونا في العام الماضي، فإن سياسة الاستيطان الإسرائيلية استمرت ليس من خلال التوسع الاستيطاني فحسب، ولكن أيضا من خلال عمليات الهدم والإخلاء، كما سمعنا للتو من المنسق الخاص. إن هذه السياسة غير قانونية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القرار 2334 (2016). ومن المرجح أن تقوض المستوطنات أي احتمال لقيام دولة فلسطينية في المستقبل وقدرتها على البقاء.

في هذا الصدد، أود أن أكرر الإعراب عن قلق بلجيكا إزاء أي خطط تهدد تواصل أراضي دولة فلسطينية في المستقبل، ومستقبل القدس كعاصمة مشتركة. وتمشيا مع الموقف الثابت للاتحاد الأوروبي، لن نعترف بأي تغييرات في خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، بخلاف تلك التي اتفق عليها الطرفان في المفاوضات.

وفي هذا السياق، نشير أيضا إلى التزام جميع الدول بموجب القانون الدولي بالتمييز بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. وإلا فإن سياسة الاستيطان غير القانوني ستُعزز بشكل أكبر.

ويدعو القرار 2334 (2016) إلى اتخاذ تدابير فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين. غير أن هذا الالتزام لم يتم الوفاء به. ولا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان، ونشطاء السلام والصحفيون، على وجه الخصوص، يعانون من انتهاكات حقوقهم المدنية والسياسية، بل والاعتقالات التعسفية.

اليوم أود أيضا أن أركز بشكل خاص على العنف ضد الأطفال. لاحظنا خلال الأسابيع الأخيرة، بقلق استخدام عدة طلقات من الذخيرة الحية ضد الأطفال الفلسطينيين، حتى أن ذلك تسبب في وفاة أحدهم. وندعو إلى إجراء تحقيقات وافية وشفافة. ومن الضروري أيضا أن يكون الضحايا وأسرهم على علم تام

بالتقدم المحرز في التحقيقات والنتائج التي توصـــلت إليها. ويجب ألا يكون الأطفال هدفاً للعنف أبداً، ولا ينبغي أن يتعرضــوا لخطر العنف أو أن يُشــجعوا على المشــاركة فيه. وفي جميع هذه الحالات، يجب مساءلة الجناة.

وستواصـل بلجيكا دعم ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين في الشرق الأدنى وعملها. إن عمل الوكالة يتسـم بأهمية حيوية بالنسـبة للمسـتفيدين من خدماتها، وهو أيضـا حاسـم الأهمية للحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

لقد رحبنا باتفاقات التطبيع التي أبرمت في الأســابيع الأخيرة، لأنها توفر فرصــا لتعزيز الســلام والاستقرار في المنطقة. ونشجع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على اغتنام هذه الفرصة للعمل بنشاط من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وقابل للاستمرار للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. والطريق الوحيد للمضـي قدما هو اســتئناف الحوار بحســن نية بين الطرفين، بدعم فعال من المجتمع الدولي. وســتظل بلجيكا، من جانبها، شريكا في السلام للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

أود أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المنسق الخاص على عمله خلال السنوات الخمس الماضية، وخاصة في السعي إلى إيجاد حل للقضية الفلسطينية. وأتمنى له كل النجاح في وظيفته الجديدة.

بعد أربع سنوات من اتخاذ القرار 2334 (2016)، لم يحرز أي تقدم ملحوظ في تنفيذه. فالحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة مستمرة في التدهور، وعملية السلام في الشرق الأوسط متوقفة. إن تلك الحالة مقلقة للغاية.

يجب احترام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام والحل القائم على وجود دولتين، الذين أفرزتهم أجيال من الحكمة والمثابرة. وتلاحظ الصين مع القلق استمرار الأنشطة الاستيطانية وتوسعها بشكل كبير. ووفقا لآخر تقرير للأمين العام (S/2020/1234)، تمت الموافقة على خطط لبناء أكثر من 000 28 وحدة سكنية على مدى السنوات الأربع الماضية، والإعلان عن طرح عطاءات لبناء 000 12 وحدة، وبدأ بناء ما يقرب من 000 6 وحدة. وندعو كلا الطرفين المعنيين إلى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، وتسوية عملية الترسيم النهائي للحدود الفلسطينية - الإسرائيلية من خلال المفاوضات السلمية، والامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب من شأنها مفاقمة التوترات، والتخلي عن خطط الضم، ووقف الأنشطة الاستيطانية.

لقد شهدت الأشهر القليلة الماضية زيادة في عمليات هدم المنازل الفلسطينية وتصاعدا في أعمال العنف ضد المدنيين. ورأينا مئات الأطفال يُجبرون على النزوح بعد هدم منازلهم. ونحث السلطات المعنية على رفع الحصار فورا عن غزة، ووقف هدم المنازل الفلسطينية وتدمير الممتلكات الفلسطينية، ووقف أعمال العنف ضد المدنيين.

وعلى فلسطين وإسرائيل، بوصفهما جارين قريبين لبعضهما ولا يمكن أن يبتعد أحدهما جغرافيا عن الآخر، أن تلتزما بالخيار الاستراتيجي المتمثل في محادثات السلام وأن تعيدا إطلاق الحوار على قدم المساواة بدون تأخير. ونرحب بمبادرة الرئيس عباس لعقد مؤتمر دولي للسلام في أوائل العام المقبل. ونشيد بالطرفين لاستئنافهما التعاونين المدني والأمني واستئنافهما تحويل الإيرادات الضريبية.

وعلى الصعيد الدولي، يجب أن نظل جميعا محايدين وموضوعيين، وأن نعمل بحسن نية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدما. ويجب أن يأخذ أي حل للقضية الفلسطينية بعين الاعتبار آراء دول المنطقة، وخاصة فلسطين، وأن يستوعب شواغل الطرفين، وألا يُفرض على أي طرف.

وفي ضوء السياق الحالي، يجب على المجتمع الدولي أن يضع الآثار الاقتصادية والإنسانية المترتبة عن مرض فيروس كورونا على فلسطين على رأس جدول أعماله. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتحسين الحالة الإنسانية في فلسطين. لقد اتخذ قرار الجمعية العامة 75/94 بشأن عمليات الأونروا بأغلبية ساحقة هذا الشهر - وهذا دليل بليغ على التنويه الدولي بعمل الوكالة. وفي الوقت الذي تتعرض فيه الأونروا لضغوط

مالية هائلة، يحتاج العالم إلى الوفاء بالتزاماته وتقديم مساهمات مالية فعالة لمساعدة الوكالة على التغلب على الصعوبات الحالية.

ومنذ بداية هذا العام، قدمت الصين العديد من شحنات معدات الحماية الشخصية وغيرها من الإمدادات المضادة للجائحة إلى فلسطين، وأرسلت فريقا من الخبراء في المجال الصحي، وقدمت تبرعات كبيرة للأونروا. وفي الآونة الأخيرة، قدمت الحكومة الصينية إمدادات لمكافحة الجائحة إلى المؤسسات الصحية المرتبطة بالأونروا، كما قدمت لوازم صحية من خلال الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين والأردن ولبنان وسورية. في وقت سابق من هذا الشهر، احتفلت الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وللعام الثامن على التوالي، بعث الرئيس شي جين بينغ برسالة إلى الجمعية العامة بمناسبة الاحتفال السنوي، مما يدل تماما على التزام الصين الثابت بالقضية العادلة للشعب الفلسطيني ودعمها لها، وتمنياتها الصادقة بالتنمية السلمية في الشرق الأوسط. والصين مستعدة لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي في جهوده الدؤوبة للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية في وقت مبكر.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر المنسق الخاص ملادينوف على المعلومات المستكملة الشاملة التي قدمها عن الحالة الميدانية في ضوء آخر تقرير للأمين العام (S/2020/1234).

في البداية، نؤكد من جديد أن احترام حقوق الإنسان، والقانون الدولي، وسيادة الشعوب وتقرير مصيرها، ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لا تزال هي المبادئ التوجيهية الرئيسية للجمهورية الدومينيكية في معالجة المسألة المعروضة علينا اليوم. ونحن، على غرار الجميع هنا، ندعو إلى السعي إلى إيجاد حل عادل ودائم وشامل يعالج الشواغل المشروعة لطرفي الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. ولذلك، نؤكد من جديد دعمنا الكامل لحل الدولتين، على النحو الذي نصت عليه مختلف قرارات الأمم المتحدة.

ونلاحظ مع الجزع استمرار توسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2020/1234)، مع المضي قدما بأكثر من 000 28 وحدة منذ اتخاذ القرار 2334 (2016) أو الموافقة عليها أو إعلان مناقصات بشأنها. وكذلك نعيد التأكيد على أن أي تحرك نحو الضم في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يتعارض مع القانون الدولي فحسب، بل كذلك له آثار خطيرة على أمن واستقرار البلدين، وعلى سلام مستقبلي متفاوض عليه بينهما.

ونود أن نشير اليوم إلى حالة ملحة تتطلب كامل اهتمامنا، وقد تناولها الأمين العام باستفاضة في تقريره. فقد ظلت انتهاكات حقوق الطفل لفترة طويلة جزءا من مناقشاتنا. غير أن الجائحة الحالية، التي زادت الحالة العامة سوءا بشكل واضح، زادت من تفاقم الظروف الصعبة أصلا التي يعيش فيها أطفال غزة، مع وجود صعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك محدودية فرص الحصول على الخدمات الصحية والمياه والكهرباء. وتعاق بصفة خاصة إمكانية حصول الأطفال الفلسطينيين على التعليم. فلا تزال المدارس تُهدم ويُضايق الطلاب أو يتعرضون للاستخدام العشوائي للقوة في ضدهم أو يجدون أنفسهم محاصرين ببساطة في خضم قتال وهم في طريقهم إلى المدارس أو عائدين منها. إن الأطفال يحتاجون إلى الاستقرار والتمكن من العيش من دون خوف من الحرب أو الاعتقال أو التجريد من الملكية أو التشرد. ولكل طفل الحق في الطفولة وفي الحماية من جميع أشكال العنف. إننا نحث جميع الأطراف على احترام حقوق جميع الأطفال وحمايتها وإعمالها بشكل كامل، وأن تمتنع عن استخدام العنف ضدهم، وفقا للقانون الدولي.

ونرحب بالإعلانات عن استعداد السلطة الفلسطينية وإسرائيل لإعادة تنسيق الأمن العام واستئناف تلقي الإيرادات الضريبية. وينبغي استخدام ذلك الانفتاح، إلى جانب الزخم الحالي الذي تتيحه اتفاقات التطبيع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، للنهوض بالحوار المباشر بين الطرفين وتعزيزه – حوار حقيقي يعالج تطلعات وشواغل الطرفين – بغية بناء سلام قابل للبقاء في منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

وأخيرا، تتطلع الجمهورية الدومينيكية مخلصة إلى أن تكون هذه الفترة المقبلة، التي بدأت فعلا تظهر بوادر تقارب حقيقي بين العالم العربي وإسرائيل، مدخلا للفلسطينيين والإسرائيليين لاستئناف الحوار وبناء مستقبل خال من الحروب والمواجهة والعنف والإرهاب والكراهية المتبادلة بين شعبيهما – على أساس العدالة والاحترام المتبادل – اللذين ينبغي أن يتمكنا من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته. وكذلك أعرب عن تقديري لجهوده وتفانيه خلال فترة ولايته. وأرجو له كل النجاح في وظيفته الجديدة الصعبة.

إننا نكرر دعوتنا إلى الإسرائيليين والفلسطينيين لاتخاذ خطوات نحو حل النزاع وإعادة الدخول في مفاوضات مجدية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. ونحث كلا الجانبين على العمل مع أعضاء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى في ذلك الصدد.

ونعتقد أن تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية خطوة هامة، ونأمل أن يعطي التطور أيضا زخما لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط بهدف التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين. إن قرار السلطة الفلسطينية باستئناف التنسيق المدني والأمني مع إسرائيل أمر نرحب به ترحيبا حارا، ويؤمل كذلك أن يحسن آفاق استئناف مفاوضات السلام.

وفيما يتعلق بالحالة في الميدان، ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات انفرادية تقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. وندعو إسرائيل إلى وقف التوسع الاستيطاني والهدم المستمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وفي المناطق الحساسة مثل هار حوما وغفعات همتوس والمنطقة E-1. كما ندعو جميع الدول إلى التمييز بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967.

ونكرر دعوتنا إلى منع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب والتحريض والاستفزاز. وندين استمرار إطلاق الصواريخ من غزة باتجاه إسرائيل وأي شكل آخر من أشكال العنف الذي يستهدف السكان المدنيين.

ونشجع الفصائل الفلسطينية على الالتزام بعملية المصالحة فيما بين الفلسطينيين والتوصل إلى اتفاق بشأن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. كما نشارك في الإعراب عن القلق، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (S/2020/1234)، بشأن استمرار جميع الأطراف في إلقاء القبض على المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء السلام. ونذكر الأطراف بالتزامها باحترام حرية التعبير والتجمع.

وأخيرا، أود كذلك أن أعيد التأكيد على الدور الهام الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من حيث تحقيق الاستقرار في المنطقة. ونشيد كذلك بجهود الوكالة الرامية إلى التخفيف من أثر جائحة فيروس كورونا على اللاجئين الفلسطينيين. وتواصل إستونيا دعم عمل الأونروا ماليا وتحث جميع البلدان الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه.

المرفق السادس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر المنسق الخاص على إحاطته وأتقدم له بالشكر على عمله الدؤوب على مدى السنوات الخمس الماضية بوصفه منسقا خاصا، وأتقدم له كذلك بتهانينا الحارة له على منصبه الجديد.

يؤسف فرنسا أن دعوة مجلس الأمن إلى عكس الاتجاهات السلبية على الأرض، بعد مرور أربع سنوات تقريبا على اتخاذ القرار 2334 (2016)، لم تجد أذنا صاغية وأن حل الدولتين أصبح عرضة للخطر أكثر من أي وقت مضى.

إن تقرير الأمين العام (S/2020/1234) لا لبس فيه: فقد مضت إسرائيل قدما، على مدى السنوات الأربع الماضية، بإنشاء 000 28 وحدة سكنية في الضفة الغربية والقدس الشرقية أو وافقت عليها، وأصدرت مناقصات لبناء 000 12 وحدة أخرى. وتدين فرنسا بانتظام القرارات الإسرائيلية بشأن النشاط الاستيطاني، التي لا تؤدي بشكلها الراهن إلا إلى زيادة خطر ضم الأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع. وقد أدان بلدي في ذلك الصدد الإعلانات الأخيرة المتعلقة بـغفعات همتوس. وقد طالبنا إسرائيل، مع شركائنا الأوروبيين، بأن تتراجع عن ذلك القرار وجميع التدابير الانفرادية الأخرى التي تقوض قدرة الدولة الفلسطينية المستقبلية على البقاء. وأكرر ذلك النداء العاجل اليوم.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء الزيادة الحادة في عمليات الهدم والاستيلاء على المباني الفلسطينية، التي مول بعضَها المانحون الدوليون، بما في ذلك فرنسا والاتحاد الأوروبي. وتحث فرنسا إسرائيل على تنفيذ تجميد عمليات الهدم تنفيذا فعالا في سياق الجائحة، وعلى تعويض المتضررين عند الضرورة. وتذكر فرنسا إسرائيل أيضا بالتزاماتها القانونية بوصفها سلطة احتلال بموجب اتفاقيات جنيف.

ولن تعترف فرنسا بأي تغييرات في خطوط عام 1967 باستثناء تلك التي يتفق عليها الطرفان. كما إنها تشير إلى التزام جميع الدول، في تعاملاتها وعمليات تبادلها ذات الصلة، بالتمييز بين أراضي إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. فيجب أن يتم هذا التمييز بصفة خاصة في الاتفاقات الثنائية وفي جميع التبادلات التجارية – مثلا من خلال وضع علامات تجارية متمايزة على منتجات مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية.

إن استمرار الأنشطة الاستيطانية بوتيرة متسارعة يهدد الحل القائم على وجود دولتين أكثر من أي وقت مضى، ولهذا السبب فإن استئناف عملية سياسية أمر ملح أكثر من أي وقت مضى. ومعالم تسوية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني معروفة جيدا ونستحضرها باستمرار في مجلس الأمن، وهي دولتان تعيشان في سلام وأمن، داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام 1967، وعاصمتهما القدس. وقد تم حديد تلك المعايير بغية تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة. وهي تضمن أمن إسرائيل وتستجيب للتطلعات المشروعة للفلسطينيين، وفقا للقانون الدولي. ومن مسؤوليتنا أن نعمل معا بغية تحقيقها.

وتحقيقا لتلك الغاية، يجب علينا أن نعمل أولا على استعادة الثقة بين الطرفين. وبناء على ذلك، ترحب فرنسا باستئناف التعاون بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ولا سيما من خلال استئناف دفع عائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية، بعد التزام السلطات الإسرائيلية باحترام الاتفاقات الثنائية المعتمدة. وندعو

الطرفين إلى المضـــي قدما في ذلك، والعمل معا لتنفيذ توصــيات المنســق الخاص المشــار إليها في تقريره الاجتماعي والاقتصـــادي الصـــادر في 10 تشـــرين الثاني/نوفمبر. ومن الملح على نحو خاص أن تخفف إسرائيل القيود المفروضة على قطاع غزة في سياق وباء فيروس كورونا.

وأخيرا، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز تماسـك الحوكمة الفلسـطينية. وسـيتطلب ذلك تنظيم الانتخابات التي طال انتظارها. وفي هذا الصدد، نأسف لعدم التوصل إلى اتفاق فيما بين الفصائل الفلسطينية حتى الآن.

ومن الضــروري أكثر من أي وقت مضـــى أن يتصــرف الجميع بمســؤولية وأن يظهروا الشــجاعة السياسية. وستواصل فرنسا العمل مع شركائها الألمان والمصريين والأردنيين من أجل تهيئة مناخ يفضي إلى الحوار بين الطرفين. ولن تدخر جهدا في سبيل تشجيع استئناف عملية سياسية ذات مصداقية، بالتشاور مع جميع أصــحاب المصــلحة المعنيين، وســتواصــل تقديم دعمها الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشــغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته. فكما هو الحال دائما، كان واضحا جدا. وأشكره على جهوده الدؤوبة. لقد استمعت بعناية إلى ملاحظاته الختامية. ومن الجيد جدا أنه لا يزال يعتبر رؤية عام 1994 مرجعيته.

وليس لدي ما أضيفه إلى ما قلته خلال العامين الماضيين. فالأمور لم تتحسن. وموقف ألمانيا موقف قائم على المبادئ. وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن، فإننا ندافع عن النظام الدولي القائم على القواعد. والنزاعات ينبغي حلها سياسياً وعلى أساس القانون الدولي، بما في ذلك القرارات التي يتخذها مجلس الأمن. ونرى أن القرارات ليست قائمة انتقائية نختار منها ما يناسبنا. ولا يمكن للمرء أن يختار ما يناسبه وينسى المعيار الأخير الوارد في القرار 2334 (2016)، أو القرار 478 (1980) فيما يتعلق بالقدس، أو القرار 497 (1981) فيما يتعلق بمرتفعات الجولان. ونعتقد أن تنفيذ القرار التاريخي 2334 (2016) لا يزال هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

وفيما يتعلق بتنفيذ ذلك القرار، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الاتجاهات السلبية في الميدان التي تهدد بشكل متزايد الحل القائم على وجود دولتين، وهي خطط الضم والتوسع الاستيطاني وعمليات الهدم وعمليات الاستيلاء والإخلاء، والخطط الرامية إلى إضفاء الشرعية بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية غير القانونية أو الاستيلاء على أراض فلسطينية خاصة بإعلانها "أراضي دولة". كما يساورنا قلق عميق إزاء الصواريخ التي تطلق على إسرائيل، والعنف والتحريض وعدم وجود حل لمسألة غزة. وندين جميع الهجمات التي تشنها حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وغيرهما من الجماعات الإرهابية على إسرائيل.

وعلى مدى السنوات الأربع الماضية منذ اتخاذ القرار 2334 (2016)، وضعت خطط لبناء أكثر من 000 28 وحدة استيطانية أو تمت الموافقة عليها في المنطقة جيم والقدس الشرقية. وأعلن عن طرح عطاءات لبناء نحو 000 12 وحدة، وبدأ بناء أكثر من 000 6 وحدة جديدة في المنطقة جيم. ولهذا أود أن أطرح سؤالا على المنسق الخاص. لقد حذر القرار 2334 (2016) بالفعل من "ترسيخ واقع الدولة الواحدة". بالنظر إلى أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما في ذلك في المناطق الحساسة المحيطة بالقدس الشرقية، مثل جفعات هاماتوس وهار حوما والمنطقة E-1، تمنع فعليا إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا، هل لا يزال السيد ملادينوف يؤمن بحل الدولتين؟ هل تفكيره أقرب إلى تفكير جون كيري عندما كان وزيراً للخارجية وكان محبطاً جداً إزاء هذه الأنواع من التطورات؟

لقد تابعنا عن كثب التقارب العربي – الإسرائيلي. وقد حددت كيلي كرافت، ممثلة الولايات المتحدة، للتو عدد الدول التي تعترف بإسرائيل الآن، وهذا تطور محمود للغاية .

وأثناء التحضير لهذه الجلسة، استرعى انتباهي مقال قصير ولكنه مهم في مجلة الإيكونوميست مؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر عن ناد إسرائيلي لكرة قدم، هو بيتار القدس. ووفقا لهذا المقال، فإن بيتار القدس هو النادي الأكثر عنصرية في إسرائيل. وعندما جلب بيتار القدس لاعبين مسلمين في عام 2013، أحرق المشجعون مكاتب النادي. وقبل بضعة أسابيع فقط، اشترى ابن عم الحاكم الفعلي لدولة الإمارات العربية المتحدة، بمباركة حاخام إسرائيلي، 50 في المائة من قيمة بيتار القدس. وأعتبر ذلك إنجازاً إسرائيلياً عربياً مذهلاً.

وهناك أمثلة أخرى رائعة على هذا التعاون. ولعل أعضـــاء المجلس يذكرون أنه في نيســـان/أبريل 2019، عندما تولت ألمانيا رئاسـة المجلس، دعونا المنظمة غير الحكومية الإسـرائيلية الفلسـطينية ”إيكوبيس الشـرق الأوسـط“ إلى موافاة المجلس بمعلومات عن جهود بناء السـلام من خلال التعاون تحديدا في مجال حفظ المياه (انظر S/PV.8517). وقد كان منظمة غير حكومية يمثلها إســرائيلي وفلســطيني وأردني أحد أبرز معالم فترة ولايتي في مجلس الأمن.

وسـنواصـل جهودنا المشـتركة مع شـركائنا الأوروبيين والعرب، فرنسـا ومصـر والأردن، في تيسـير السـير على طريق الحوار الموثوق والمفاوضـات الجادة والهادفة والفعالة بشـأن جميع مسـائل الوضـع النهائي وعلى أسـاس المعايير المتفق عليها دوليا. ونؤيد جهود المجموعة الرباعية للشـرق الأوسـط، ونود صـراحة أن نشـكر المنسـق الخاص ملادينوف على مشـاركته النشـطة في اسـتكشـاف جميع الجهات الفاعلة ذات الصـلة والتشـاور معها بشـأن أفضـل طريق للمضـي قدما، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي أو أي صـيغة أخرى متعددة الأطراف لتمكين الطرفين من استئناف حوار ومفاوضات مجدية. وأشكره على عمله الممتاز .

وأخيرا، لا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين في الشـرق الأدنى أحد أكبر عوامل الاسـتقرار في المنطقة. ولذلك، سـاهمت ألمانيا بمبلغ 200 مليون دولار في عام 2020 للوكالة. وندعو البلدان الأخرى، ولا سيما دول الخليج، إلى تقديم المزيد من الدعم المالي لتمكين الأونروا من مواصـلة عملها الحاسم.

المرفق الثامن

بيان من البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته القيمة. أود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن حكومة بلدي وأصالة عن نفسي، لأعرب عن تقديرنا لكل العمل الذي قام به السيد ملادينوف وعلى جهوده الدؤوبة وعمله الممتاز، بطبيعة الحال، في محاولة السعي إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط على الرغم مما واجهه من تحديات متنوعة. وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

والتقرير المعروض علينا اليوم (S/2020/1234) هو التقرير الفصلي السادس عشر عن تنفيذ القرار 2334 (2016) المقدم إلى مجلس الأمن. وللأسف، لم نر سوى تقدم ضئيل في الفترة الفاصلة بين التقرير الفصلي الأول وهذا التقرير. والعناصر العديدة التي تعوق عملية السلام ظلت دون تغيير نسبيا، وهي التوسع الاستيطاني المستمر، وزيادة عمليات الهدم، وتفاقم عنف المستوطنين، والحالة الإنسانية المؤسفة، والإصابات بين المدنيين، وعدم وجود مفاوضات مباشرة وذات مصداقية بين الطرفين.

لا يزال القرار 2334 (2016) آخر إنجاز رئيسي للمجلس بشأن قضية فلسطين. وبالرغم من أنه كان يُعتقد ذات يوم أنه طفرة كبيرة، فقد تم تذكيرنا اليوم بأنه لم يحدث أي تغيير خلال السنوات الأربع التي انقضت منذ اعتماده، لا سيما بالنسبة للشعب الفلسطيني. لقد كانت لدي آمال كبيرة عندما انضممت إلى المجلس قبل عامين، ولكنني أشعر بالحزن لعدم إحراز أي تقدم، وعلى العكس من ذلك، كانت هناك نكسات. فما زال الناس يُقتلون في الأرض الفلسطينية. وما زلنا نرى العديد من المسائل التي تشمل انتهاكات للقرار، فضلا عن العديد من المسائل التي تحزننا أكثر جميعا. وبالتالي، أود أن أُدلي بالنقاط التالية.

أولا، هناك حاجة ملحة إلى توفير زخم إيجابي لعملية السلام. في الفقرتين 8 و 9 من القرار 2334 (2016) دعا مجلس الأمن، على التوالي ”جميع الأطراف أن تواصل، في سبيل تعزيز السلام والأمن، بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية وبحث في هذا الصدد على تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي“

ترحب إندونيسيا بدعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي في أوائل عام 2021، وتكرر الإعراب عن تأييدها لها.

ونتشجع لتقرير الأمين العام، ولا سيما جهود وزراء خارجية الأردن ومصر وفرنسا وألمانيا في السعي إلى دفع عملية السلام، كما ورد في التقارير.

وينبغي توجيه جميع الجهود والمبادرات نحو دعم الحقوق الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين بوصفه السبيل الوحيد لتحقيق سلام مستدام في المنطقة.

والأهم من ذلك، أننا ما زلنا نأمل في استمرار محادثات المصالحة الفلسطينية، ونؤكد أهمية الوحدة بين الفلسطينيين لتهيئة بيئة مؤاتية وشاملة لعملية السلام.

ويحدونا الأمل في بداية جديدة في عام 2021 – أي أن تكون هناك انطلاقة أكبر لعملية السلام وزخم أقوى نحو حل الدولتين.

ثـانيـا، لا منــاص من أن تكون هنــاك عواقــب لجميع الانتهــاكــات. في الفقرة 1 من القرار 2334 (2016) "يؤكد المجلس من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشـرقية، ليس له أي شـرعية قانونية ويشـكل انتهاكا صــارخا بموجب القانون الدولي". وعليه فإن الرسالة واضحة. فالذين يتحدثون اللغة الإنجليزية يعلمون جيدا أن الرسالة واضحة.

وندعو المجتمع الدولي إلى المطالبة بالمساءلة وضمان أن تكون هناك عواقب لأية انتهاكات. وإذا كنا نرغب حقا في تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، فلا يمكننا السماح بسيادة ثقافة الإفلات من العقاب. وسنواصل في المجلس التأكيد على مسألة الإفلات من العقاب، بيد أننا لم نقم بما هو واجب في هذا الصد بالذات. ونحث السلطات الإسرائيلية بقوة على أن توقف فورا وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية وأن تحترم القانون الدولي تماما.

ثالثا، نذكّر بالتزامات الســلطة القائمة بالاحتلال. ومع اســتمرار توفر اللقاحات المضــادة لفيروس مرض كورونا، نود أن نذكّر إســرائيل بالتزامها بوصــفها الســلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي بحماية أرواح وسلامة الفلسطينيين، لا سيما بتوفير اللقاح الذي تمس الحاجة إليه.

وينبغي للمجتمع الدولي أيضــا أن يواصــل تقديم دعمه للفلســطينيين وألا يســمح بتخلف أحد عن الركب. بما في ذلك توفير الدعم من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشــغيل اللاجئين الفلســطينيين في الشرق الأدنى.

وبما أن هذه هي الجلسة الأخيرة لإندونيسيا في المجلس بشأن قضية فلسطين، أود أن أختتم بياني باقتباس عبارات من أول رئيس لبلدنا، سوكارنو:

"طالما أنه لا يزال يتعين اســتعادة حرية فلســطين إلى الفلســطينيين، فســوف تواصــل إندونيسيا إلى الا بد الوقوف تحديا للاحتلال الاسرائيلي".

لقد كان ذلك الموقف صحيحا آنذاك، ولا يزال صحيحا الآن وسيظل صحيحا في المستقبل إلى ألا يعود الشـعب الفلسـطيني محروما من حقوقه القانونية وغير القابلة للتصــرف في إنشــاء دولة مســتقلة ذات سيادة، وسنواصل الكفاح من أجل قضيته.

وعلى الرغم من أننا لن نكون حاضــــرين في المجلس في العام المقبل، فإننا نؤكد للأعضـــــاء أن إندونيسيا ستقدم دائما دعمها وتضامنها المطلقين للشعب الفلسطيني، وسنواصل دعمنا لقضية فلسطين بلا هوادة.

"*كيتا تيداك أكان بيرناه مينيرا أوتتوك فلسطين دان أونتوك كيينارا*".

وتُترجم هذه بتصــرف إلى: "ســنواصــل الكفاح من أجل القضــية الفلســطينية: فهي قضــية مقدســة وعادلة وهو موقف صحيح وينبغي القيام به".

وآمل أن يواصل المجلس اتخاذ الموقف الصحيح في المستقبل.

المرفق التاسع

بيان البعثة الدائمة للنيجر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

أود بداية أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته عن الحالة في الشرق الأوسط. كما أود أن أشـكر الأمين العام على تقريره عن تنفيذ القرار 2334 (2016) (S/2020/1234). لقد أولى وفد بلدي اهتماما كبيرا للإحاطة التي قدمها المنسـق الخاص ويحيط علما بملاحظات الأمين العام بشـأن تنفيذ القرار 2334 (2016). يأسـف النيجر لعدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار 2334 (2016) الذي أُعتمد قبل أربع سنوات، ولا يزال يساوره القلق إزاء ما ورد في تقرير الأمين العام.

إن زيادة توسـيع المسـتوطنات الإسـرائيلية في الضـفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشـرقية، واسـتمرار هدم المباني الفلسـطينية والاسـتيلاء عليها، بما في ذلك المدارس والأراضـي الزراعية، وتصـاعد الهجمات والعنف ضـد المدنيين الفلسـطينيين، بمن فيهم النسـاء والأطفال، تشـكل انتهاكات صـارخة لقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وندين هذه الإجراءات ويجب وقفها. وينطبق الشـيء نفسـه على أعمال الاسـتفزاز وخطاب الكراهية، وإطلاق الصـواريخ صـوب المناطق السـكنية في إسـرائيل، والاسـتخدام غير المتناسـب للقوة ضـد المدنيين الفلسـطينيين غير المسـلحين في معظم الأحيان، والاحتجاز التعسـفي، بما في ذلك احتجاز الأطفال، والعقاب خارج نطاق القضاء.

ويلاحظ وفد بلدي أن تصـاعد النشـاط الاسـتيطاني في الأراضـي الفلسـطينية المحتلة يعدُّ أحد أكثر الاتجاهات إثارة للقلق، ويهدد ليس بتقويض العمل الذي أنجزته الأمم المتحدة منذ عام 1967 حتى يومنا هذا، ولا سيما مجلس الأمن والأطراف نفسها والمجتمع الدولي بأسره فحسب، بل يهدد أيضاً بآفاق قيام دولة فلسطينية في المستقبل تتمتع بالسيادة وقابلية البقاء والاتصال الجغرافي مع إسرائيل.

يحيط النيجر علما بتطبيع العلاقات بين إسـرائيل والبلدان العربية ويعرب عن أمله في أن يسـاعد زخم هذا التقارب في تخفيف حدة التوتر في المنطقة وتمهيد الطريق لسـلام دائم وتعايش سـلمي في الشرق الأوسط.

بيد أن تطبيع العلاقات يجب ألا يكون على حسـاب التطلعات المشـروعة للشـعب الفلسـطيني إلى دولة مسـتقلة قابلة للحياة تعيش في سـلام مع إسـرائيل، على النحو المتوخى في المعايير المقبولة دوليا لتسوية الأزمة.

ولن تؤدي أي محاولة لمعالجة النزاع خارج تلك المعايير إلا إلى إطالة أمد عدم الاسـتقرار والعنف، وتتعارض مع حل الدولتين بوصـفه الخيار الوحيد العادل والدائم الذي يسـمح للشـعبين بتحقيق تطلعاتهما المشـروعة. ومن الأهمية بمكان أيضـا بالنسـبة لنا جميعا، وخاصـة المجلس، ألا ندخر جهدا في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرار 2334 (2016).

وتعدُّ الحالة في قطاع غزة مصـدرا آخر للقلق تناولها تقرير الأمين العام. ولا يزال تصـاعد إطلاق الصـواريخ وقذائف الهاون من غزة باتجاه المناطق السـكنية في إسـرائيل يشـكل انتهاكا للقانون الدولي ويجب وقف هذه الأعمال.

ولا يمكن التغلب على التحديات العديدة التي تواجه غزة – بما في ذلك الفقر وانعدام الأمن الغذائي والاكتظاظ السكاني وارتفاع معدلات البطالة والقيود المفروضة على الواردات وحرية تنقل الأشخاص وهشاشة النظام الصحي وهشاشة نظام مكافحة جائحة فيروس كورونا (COVID-19) – بدون رفع الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل بشكل مستمر على المنطقة منذ 13 عاما.

ومن المهم بنفس القدر أن تتوفر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الموارد التي تحتاجها لمواصلة تقديم الخدمات الحيوية لآلاف الأسر الفلسطينية المحتاجة، لا سيما في خضم جائحة كوفيد-19.

وأود أن أذكّر بأن من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نكثف الجهود وأن نزيد الضغط اللازم لضمان ألا تكون قراراتنا، ولا سيما القرار 2334 (2016)، مجرد كلمات جوفاء. ومن المهم بنفس القدر أن ندفع من أجل استئناف عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية بعد سنوات من الانقطاع.

وفي هذا الصدد، فإن الاتجاه خلال الأشهر الأخيرة نحو تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب والإرادة السياسية التي أبدتها السلطة الفلسطينية يجب أن يكونا منطلقا لتنشيط محادثات السلام بغية التوصل إلى حل عادل ودائم ومنصف للأزمة.

وأخيرا، نشيد بالسيد ملادينوف على جهوده الدؤوبة لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني طوال فترة توليه منصبه. ونتمنى له كل النجاح في دوره الجديد.

المرفق العاشر

بيان القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي

[الأصل: بالروسية]

نشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته. ونعرب عن تقديرنا للعمل الدؤوب الذي قام به خلال السنوات الست التي قضاها في منصبه، والتي كانت سنوات معقدة للغاية بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتطلبت جهودا كبيرة – ليس لتحقيق تقدم، للأسف، بل للحفاظ على الدور المحوري للأمم المتحدة والأساس القانوني الدولي لحل سلمي للقضية الفلسطينية. ونتمنى للسيد ملادينوف كل النجاح في مساعيه الجديدة، التي ندعمه فيها دعما كاملا. كما أننا على استعداد لتقديم الدعم الشامل للمنسق الخاص الجديد لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي الوقت نفسه، نؤكد موقفنا الثابت والمبدئي المؤيد لحل عادل لقضية فلسطين على أساس الإطار القانوني الدولي الذي أقرته الأمم المتحدة، بما في ذلك قراراتها، ومبادرة السلام العربية، والمبادئ الأساسية لحل الدولتين. وينص ذلك الأساس على إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة جغرافيا داخل حدود عام 1967، عاصمتها القدس الشرقية، تعيش في سلام مع إسرائيل. إن التصويت السنوي على القرارات ذات الصلة في الجمعية العامة يبين بوضوح استمرار توافق الآراء الدولي على أنه لا بديل عن ذلك الأساس المعترف به للحل.

ويجب حل جميع مسائل الوضع النهائي من خلال المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد أكد الرئيس عباس من جديد استعداده للحوار تحت رعاية المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين. وندعو شركاءنا في المجموعة الرباعية – الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية – إلى تكثيف تعاونهم لتحقيق ذلك الهدف. ونحن على استعداد لإشراك الأطراف الفاعلة الإقليمية الرئيسية في تلك الجهود. علينا أن نستجمع جهودنا ونستخدم كامل إمكانات الدبلوماسية الجماعية.

ويساورنا قلق بالغ إزاء المعلومات الواردة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 2334 (2016). نفهم من تقرير الأمين العام (S/2020/1234) أن السلطات الإسرائيلية أقرت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر واحدة من أكبر الخطط نطاقا حتى الآن لبناء وحدات سكنية جديدة، بما في ذلك في المنطقة جيم وفي عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن البناء في منطقة القدس الشرقية يهدد بزيادة تقويض تواصل أراضي الدولة الفلسطينية على النحو المتوخى في قرارات الأمم المتحدة.

ونؤكد من جديد موقفنا المبدئي بأن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية غير قانونية. وندعو إلى وقف النشاط الاستيطاني وسياسة هدم الممتلكات الفلسطينية. كما يساورنا القلق إزاء الإحصاءات التي قدمتها الأمم المتحدة، والتي تشير إلى أن عدد المباني التي هدمت في عام 2020 زاد بنسبة 72 في المائة مقارنة بالعام السابق.

وفي الوقت نفسه، يجب وقف العنف وإطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، وينبغي بذل جهود مشتركة لمواجهة خطر الإرهاب.

ولا تزال مهمة استعادة الوحدة الفلسطينية مهمة كما كانت دائما. وسنواصل جهودنا في هذا المجال بتقديم المساعدة إلى أصدقائنا المصريين.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات نشطة لتحسين الحالة الإنسانية المتردية في غزة، لا سيما في ظل جائحة مرض فيروس كورونا. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بالحالة المالية الصعبة التي تواجهها حاليا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي لا يقتصر عملها على البعد الإنساني فحسب، بل يمتد أيضا إلى البعد السياسي، كما أنه يشكل عاملا من عوامل الاستقرار في الأراضي الفلسطينية والشرق الأوسط ككل. إن قيادة الأونروا تتخذ خطوات لتعزيز الأداء وتخفيض النفقات العامة، وهي أعمال تستحق الثناء. وروسيا، من جانبها، تواصل دعم الأونروا وتدعو المجتمع الدولي بأسره إلى أن يحذو حذوها.

المرفق الحادي عشر

بيان النائبة الثانية للممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة أميرة فريدة ديشونغ

أود في البداية أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على عرضه الشامل للتقرير الفصلي السادس عشر عن تنفيذ القرار 2334 (2016) (S/2020/1234).

إن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز المكلف بصون السلم والأمن الدوليين، كثيرا ما يخفق، من خلال تقاعسه، في الوفاء بمسؤوليته عن حماية الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. ومن الضروري أن ييسر المجلس استئناف المحادثات بين الطرفين من أجل التوصل إلى حل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين، تعيش فيه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

إن هدف الحل القائم على وجود دولتين يواجه اليوم تهديدا خطيرا. طوال عام 2020، شهد المجتمع الدولي استمرار وتوسيع المستوطنات، وعنف المستوطنين، والقيود المفروضة على الوصول، وهدم المنازل وغيرها من المباني، وطرد الأسر في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وإذ نتطلع إلى عام 2021، ندعو إلى وضع حد لجميع الأنشطة غير القانونية والتقيد الكامل بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016). وبالمثل، نكرر دعوة الرئيس عباس الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي في أوائل عام 2021 لإطلاق ”عملية سلام حقيقية“ بين إسرائيل والفلسطينيين.

ولا يزال القلق يساور سانت فنسنت وجزر غرينادين إزاء الهجمات التي تستهدف المدنيين، ولا سيما الهجمات الموجهة ضد الأطفال، في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن ما ورد في التقارير عن مقتل صبي فلسطيني يبلغ من العمر 14 عاما، كما أبرز في رسالة موجهة مؤخرا إلى رئيس المجلس (انظر S/2020/1175)، يترك وصمة عار على ضمير المجتمع الدولي. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد التزامنا بدعم المبادئ المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل، وندعو جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 وغيرها من الاتفاقيات الدولية.

وإذ ننتقل إلى الحالة الإنسانية، فإننا نرحب بإطلاق خطة الاستجابة الإنسانية مؤخراً في 17 كانون الأول/ديسمبر، ونشجع المجتمع الدولي على المساهمة في تلك الخطة سعياً لمساعدة السكان المستضعفين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونشيد أيضاً بجهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتوفيرها الخدمات الحيوية لـ 5,7 مليون لاجئ فلسطيني في جميع أنحاء الشرق الأوسط وسط أزمة متنامية تزداد سوءاً بسبب هذه الجائحة. ونناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة التي تمس الحاجة إليها للاجئين الفلسطينيين من خلال تلك الوكالة الهامة.

وأود أن أكرر أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام شامل ودائم من دون إيجاد حل للنزاع المستمر منذ عقود على أساس حدود 4 حزيران/يونيه 1967، مع عمليات تبادل للأراضي يتفق عليها الطرفان. ويجب أن يظل حل الدولتين نقطة التركيز الرئيسية لأي محادثات مقبلة. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بحل الدولتين ونعيد التأكيد على أن أي ضم للأراضي في الضفة الغربية يقوض بشدة احتمالات السلام الدائم.

وقبل أن أختتم كلمتي، أغتنم هذه الفرصة لأشكر المنسق الخاص ملادينوف على عمله الهام بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط على مدى السنوات الخمس أو الست الماضية. ونتمنى له كل النجاح في وظيفته الجديدة.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد ملادينوف على إحاطته الرصينة بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وجهوده الحثيثة لحل قضية فلسطين التي طال أمدها. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الخطي عن تنفيذ القرار 2334 (2016) (S/2020/1234).

منذ أن نوقشت قضية فلسطين لأول مرة في مجلس الأمن في عام 1948، اتخذ المجلس أكثر من 100 قرار بشأن هذه المسألة، وهو بالتأكيد يفوق عدد القرارات المتخذة بشأن أي بند آخر من بنود جدول أعمال المجلس. ومع ذلك، فإن بند جدول الأعمال هذا شهد أيضاً أقل قدر من التقدم. فمنذ عام 1948، لم يشهد الشعب الفلسطيني أي تقدم مشروع في إقامة دولة فلسطين ذات السيادة. ورأى الشعب الفلسطيني غرباء يصادرون ويهدمون أرضه وتراثه وحقوقه المكتسبة بحكم الولادة ويستولون عليها، داراً داراً، وقرية قرية، وبستان زيتون إثر آخر، إلى أن أصبح احتمال قيام فلسطين مستقلة ومتصلة الأراضي وتنعم بالسلام معرضاً لخطر شديد الآن.

وينبغي أن يكون الهدف النهائي لنا جميعاً هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة جغرافياً، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل الآمنة والمأمونة، على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، كما ذكر الأمين العام ومنسقه الخاص والعديد منا في المجلس.

وتكرر جنوب أفريقيا التأكيد على أن الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية والاستيلاء على أراضي الفلسطينيين ومبانيهم وهدمها غير قانوني. ولا تؤدي هذه الأعمال إلا إلى التحريض على الكراهية والعنف، كما يتضح من أحدث تقرير للأمين العام.

ستحل في غضون يومين، في 23 كانون الأول/ديسمبر، الذكرى السنوية الرابعة لاتخاذ القرار 2334 (2016) بما يشبه الإجماع. ولكن المستوطنات غير الشرعية وعمليات الاستيلاء على الممتلكات والمباني الفلسطينية وهدمها استمرت خلال تلك الفترة بلا هوادة. وفي السنوات الأربع التي انقضت منذ اتخاذ القرار 2334 (2016)، تم الإعلان عن أكثر من 000 46 وحدة سكنية أو الموافقة عليها أو تشييدها.

وجميع هذه الوحدات ليس لها أي أساس قانوني وهي تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام حل الدولتين والتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل. ومع ذلك، لم يُتخذ أي إجراء للتصدي لتلك الانتهاكات الجسيمة. إن كل هذه الوحدات السكنية بلا استثناء غير قانونية بموجب القانون الدولي وهي وعد لم يوف به للشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، تدعو جنوب أفريقيا إلى التنفيذ الكامل للقرار 2334 (2016). وبالإضافة إلى ذلك، ندعو المجلس إلى التصدي للذين ينتهكون قرار مجلس الأمن هذا وقراراته السابقة بشكل مستمر وعلني واتخاذ إجراءات ضدهم. وهذا هو الأمر الصائب والعادل والمنصف الذي يجب القيام به.

إن العدد المذهل للخسائر في صفوف المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما ذكر الأمين العام، مروع حقاً. ففي عام 2020 وحده، قُتل ستة أطفال فلسطينيين وجُرح 048 1 طفلاً على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية. وكما ورد في الفقرة 87 من تقرير الأمين العام:

”الأطفال لا ينبغي أن يكونوا هدفاً للعنف أو أن يعرَّضوا للأذى. وينبغي أيضاً منحهم حماية خاصة من أي شكل من أشكال العنف.“

ويجب أن يتوقف ذلك. فليس الرصاص رداً معقولاً أو متناسباً مع الحجارة.

وعلاوة على ذلك، تؤيد جنوب أفريقيا تأييداً تاماً الدعوة التي وجهها السيد مايكل لينك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، والسيدة أنييس كالامار، المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، لإجراء تحقيق محايد ومستقل في مقتل علي أيمن أبو عليا، وهو صبي يبلغ من العمر 15 عاماً، على يد جيش الدفاع الإسرائيلي، في حين لم يكن هناك خطر يهدد قوات الأمن الإسرائيلية بالموت أو بإصابات خطيرة.

ومما يثير القلق أيضاً عدد الأطفال المحتجزين. والواقع أن هناك 157 طفلاً محتجزون حالياً في السجون الإسرائيلية، بينما يخضع اثنان آخران للحجز الإداري من دون توجيه تهمة إليهما أو محاكمتهما.

وتكرر جنوب أفريقيا دعوتها للمجلس بأن يقوم أعضاء المجلس الراغبون في ذلك بالزيارة الميدانية التي طال انتظارها إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. وسيتيح ذلك لهم فرصة ليشهدوا بأنفسهم الظروف والمصاعب والتحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني على أساس يومي.

وخلال الأشهر الأخيرة، شهدنا اتفاقات ثنائية تم الإشادة بها بوصفها إنجازات للسلام في الشرق الأوسط. غير أن اتفاقات الصفقات تلك، التي لم تشمل فلسطين وهي طرف معني هام في جهود إحلال السلام في الشرق الأوسط، لم تسفر عن نتائج ملموسة بالنسبة لأشد المتضررين من الاحتلال غير القانوني. فلا يزال الفلسطينيون يعيشون تحت الاحتلال ويُحرمون من أبسط حقوقهم المدنية والإنسانية.

ولا تغير تلك الاتفاقات الثنائية القانون الدولي؛ ولا تغير من قرارات مجلس الأمن. وفي حين أن خطط الضم الإسرائيلية ربما تكون قد عُلّقت، فإن الضم الفعلي مستمر مع استمرار النشاط الاستيطاني وزيادته، كما سبق أن أشرنا.

إن الحالة في غزة تبعث على القلق الشديد. وقد أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما يرتبط بها من قيود تأثيراً إضافياً على الحالة الإنسانية المتدهورة. فقطاع الرعاية الصحية غير قادر على مواجهة الطلب المتزايد، كما أن المرضى الذين يعانون من حالات مهددة للحياة غير مرتبطة بكوفيد-19 يُحرمون من الحصول على تصاريح للسفر للحصول على الرعاية الطبية الحيوية. وندعو إسرائيل إلى إنهاء معاملتها اللاإنسانية لمواطني غزة والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال.

وفي ذلك الصدد، نشيد بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبقيادتها وبموظفيها لتفانيهم ودعمهم الثابت للشعب الفلسطيني في ظروف صعبة حقاً. إن الحالة المالية للوكالة تثير القلق حقاً، ونناشد المجتمع الدولي زيادة دعمه المالي للأونروا التي هي شريان حياة لدعم الملايين من الناس.

وبينما أختتم بياني في هذه الجلسة، وهي الأخيرة لجنوب أفريقيا بشأن قضية فلسطين، أود أن أكرر التأكيد على دعم جنوب أفريقيا الطويل الأمد والمخلص لحق فلسطين في الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وتقرير المصير. وستواصل جنوب أفريقيا بذل كل جهد ممكن لدعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

ويشـمل ذلك الدعوة إلى الحوار السـياسـي بين الطرفين على قدم المسـاواة وعلى أسـاس معايير متفق عليها دولياً، تأخذ في الاعتبار احتياجات وتطلعات الشـعب الفلسـطيني. فلا يمكن لخطة أو مبادرة سـلام أن تكون لها أية وجاهة أو أن تنجح ما لم يتم إشراك جميع أطراف النزاع في هذه العمليات السياسية بوصـفهم شركاء متسـاوين من البداية. ولا يمكن حل النزاعات إلا بمعاملة كل طرف بوصـفه جزءا من الحل المسـتقبلي، لا كخصم محتمل.

المرفق الثالث عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

أتوجّه بداية بخالص الشكر إلى السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الهامّة وعلى جهوده المقدّرة خدمة للسلام في منطقة الشرق الأوسط. كما أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الكتابي الخامس (S/2020/1234) حول تنفيذ القرار 2334 (2020).

أحيت تونس بكل اعتزاز مع سائر المجموعة الدولية، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر المنقضي، اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، حيث مثّل مناسبة متجدّدة لتأكيد دعم بلادنا الثابت للقضيّة الفلسطينية العادلة، ووقوفها الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في دفاعه المبدئي عن حقوقه المشروعة التي لن تسقط بالتقادم، وفي مقدّمتها إقامة دولته المستقلة على أرضه على حدود سنة 1967 وعاصمتها القدس الشرقيّة.

كما جدّدت المجموعة الدولية بهذه المناسبة، على مختلف الصعد الوطنية والإقليمية والأمميّة، التزامها بدعم القضية الفلسطينية العادلة، انسجاما مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ومقابل هذا الدّعم الدولي واسع النطاق لحلّ الدولتين، على أساس قرارات الأمم المتحدة والمرجعيّات المتّفق عليها، يعكس واقع الحال، للأسف الشديد، تواصل حالة الجمود التي تشهدها عمليّة السلام وإصرار السلطة القائمة بالاحتلال على إنكار الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وإمعانها في إجراءاتها الأحادية المخالفة للقانون الدولي، لاسيّما عبر توسيع النشاط الاستيطاني، وتكثيف عمليّات هدم المنازل وتشريد السكان الفلسطينيين ومحاولة قطع التواصل الجغرافي بين القدس الشرقية والضفة الغربيّة، بما يهدّد بشكل جدّي حلّ الدولتين ويقوّض آفاق التسوية السلميّة للنزاع.

ولعلّ أبرز العوامل التي شجّعت سلطات الاحتلال على المضي قدما في أعمالها العدائية ضدّ المدنيّين الفلسطينيين العزّل وانتهاكاتها لحقوق الإنسان في فلسطين وخروقاتها الجسيمة للقانون الدولي، تكمن في غياب المساءلة الجديّة من قبل المجتمع الدولي.

وإزاء هذه الخروقات الفادحة والممارسات العنصرية للاحتلال، تدعو تونس مجلس الأمن والمجموعة الدولية ككلّ إلى تحمّل مسؤولياتها لوقف هذه الانتهاكات وإنقاذ حلّ الدولتين، لاسيّما عبر حمل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على الوقف الفوري والكامل لأنشطتها الاستيطانية، وفقا لمقتضيات قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، والتخلّي عن مخطّطاتها لضم الأراضي بشكل نهائي، وإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية. كما تطالب المجتمع الدولي بضمان الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين والضغط على حكومة الاحتلال من أجل إنهاء القيود المفروضة على الأرض المحتلّة والحصار الجائر على قطاع غزّة، بشكل يهدّد الاقتصاد الفلسطيني بالانهيار ويفاقم المعاناة الإنسانية، خاصّة في ظل التحدّي الوبائي غير المسبوق.

وانطلاقا من تمسّكها بالسلام كخيار استراتيجي، تجدّد تونس مساندتها لجهود المجموعة الدولية من أجل إطلاق مفاوضات جادّة وذات مصداقية وفق جدول زمني محدّد من أجل إرساء سلام عادل وشامل ودائم، على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات التسوية. كما تؤكد ضرورة إشراك الفلسطينيين في أيّة مساع أو مبادرات لتسوية النزاع وتحقيق السلام في المنطقة.

ومن هذا المنطلق، تدعم تونس مبادرة الرئيس الفلســـطيني محمود عباس لعقد مؤتمر دولي كامل الصـلاحيات بمشاركة كافة الأطراف المعنيّة للانخراط في عمليّة سلام حقيقية وفقا للأسس المتعارف عليها. وتعرب عن أملها في أن تحظى هذه المبادرة بما تســـتحقه من متابعات من قبل الرباعية الدولية للشـــرق الأوسط ومجلس الأمن والجهات المعنيّة، لتهيئة الأرضية من أجل تجسيدها خدمة للأمن والسلم في المنطقة.

ومن جانب آخر، تجدّد تونس دعمها للدور الحيوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـــغيل اللاجئين الفلســـطينيين في الشـــرق الأدنى "الأونروا" في تخفيف معاناة اللاجئين في مختلف مناطق العمليّات ودعم الاســـتقرار في المنطقة، إلى حين التوصـــل إلى حل عادل لقضـــية اللاجئين الفلســـطينيين. وتدعو الفاعلين الإقليميين والدوليين للعمل على الرفع من مسـتوى الاسـتجابة الإنسـانية لمسـاعدة الشـعب الفلسـطيني على مجابهة تأثيرات الجائحة وتداعيات التضييقات الاقتصادية للاحتلال.

ختاما، السـيد الرئيس، تجدّد تونس التأكيد على أن تحقيق السـلام العادل والشـامل والدائم وضـمان الأمن والاسـتقرار في منطقة الشـرق الأوسـط يمرّ لزاما عبر انسـحاب إسـرائيل من كافة الأراضـــي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل، وفقا لقرارات الشرعية الدوليّة، ومرجعيات عملية السلام ومبادرة السلام العربية.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودورد

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ملادينوف على إحاطته. وكما فعل آخرون، أود أن أشيد بعمله الدؤوب في ذلك الدور لتهدئة التوتر، ودفع السلام بين طرفي النزاع الإسرائيلي الفلسطيني قدما. وأتطلع إلى مواصلة العمل مع نيكولاي ملادينوف في منصبه الجديد والترحيب بخلفه.

اسمحوا لي أولا أن أعرب عن حزن المملكة المتحدة لوفاة الطفل الفلسطيني علي أيمن أبو عليا في أعقاب اشتباكات بين جيش الدفاع الإسرائيلي ومدنيين فلسطينيين. وقمنا بحث إسرائيل على ضمان إجراء تحقيق سريع وشامل. ولسوء الحظ، فإن وفاة أبو عليا ليست حدثًا استثنائيًا. فهو أحدث مدني فلسطيني قتلته القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية هذا العام ضمن 23 مدنيا. وهذه الخسائر البشرية غير مقبولة، وتواصل المملكة المتحدة الحث على ضبط النفس في استخدام الذخيرة الحية والقوة المميتة من قبل القوات الإسرائيلية. كما ندين مقتل مدني إسرائيلي على يد فلسطيني في نفس الفترة.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2020/1234)، شهدنا طوال هذا العام مزيدًا من التقدم الاستيطاني، بما في ذلك في المناطق الحساسة للغاية حول القدس الشرقية. لقد شهدنا أعلى مستوى لهدم منازل الفلسطينيين ومبانيهم منذ عام 2016 وعمليات إخلاء مستمرة للفلسطينيين من منازلهم. وفي القدس الشرقية، فإن المئات معرضون للخطر، بما في ذلك الثماني أسر التي تواجه الإخلاء الوشيك في سلوان. إن موقف المملكة المتحدة من تلك المسائل واضح ومعروف. والمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. وهي تشكل عقبة في طريق السلام وتقوض الجدوى المادية لحل الدولتين. وتعتبر عمليات الهدم والإخلاء في جميع الظروف باستثناء الحالات الأكثر استثنائية، غير قانونية بموجب القانون الدولي وتتسبب في معاناة غير ضرورية للفلسطينيين العاديين. إننا نحث حكومة إسرائيل على وقف هذه السياسات من أجل بناء الثقة مع الفلسطينيين وتشجيع مواصلة الحوار.

لكن وكما يقر القرار 2334 (2016)، فإن المستوطنات ليست العقبة الوحيدة أمام السلام. إن شعب إسرائيل يستحق أن يعيش في مأمن من ويلات الإرهاب والتحريض على معاداة السامية، اللذين يقوضان بشكل خطير احتمالات حل الدولتين. ومن الأهمية بمكان أن تواصل القيادة الفلسطينية جهودها للتصدي لهما. كما ندين العنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين. ويجب على قوات الأمن الإسرائيلية توفير الحماية المناسبة للسكان المدنيين الفلسطينيين.

وأود الإشارة إلى نداء المفوض العام العاجل للحصول على تمويل إضافي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقد ساهمت المملكة المتحدة بمبلغ 51 مليون جنيه إسترليني، أو ما يناهز 69 مليون دولار للأونروا في عام 2020 وتعاونت بشكل وثيق مع المفوض العام. وندعو الدول التي قطعت تمويلها في السنوات الأخيرة إلى دعم الأونروا الآن. ويجب أن نفعل ما في وسعنا للتعامل مع الاحتياجات الفورية للاجئين في جميع أنحاء المنطقة، والحفاظ على الاستقرار وضمان عدم معاناة المحتاجين. كما أننا واضحون في أنه يجب علينا العمل مع الأونروا على المدى الطويل لمساعدتها على الوصول إلى أساس مالي آمن ومستدام.

وقد أظهرت الاتفاقات العربية الإســـرائيلية الأخيرة أن الحوار ينتصـــر على العداء. ويجب علينا كمجتمع دولي أن نعمل الآن مع الطرفين جنبًا إلى جنب مع الإدارة الأمريكية القادمة لضـــمان توســـيع العلاقات والفوائد الأوثق لاتفاقيات التطبيع هذه لتشـــمل الفلســـطينيين أيضًـــا. ونحث القيادتين الإســـرائيلية والفلسطينية على الدخول في حوار سياسي بهدف إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين.

في الختام، لن تؤدي الخطوات الأحادية الجانب إلى إحلال الســلام. ويجب التفاوض على تســوية للنزاع بشكل مباشر على نحو يجسد المصالح الدينية والوطنية للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وسوف تكون هناك حاجة لتوصـــل كلا الجانبين إلى حل وســط. ولا تزال المملكة المتحدة تعتقد أن حل الدولتين هو الحل الوحيد القابل للتطبيق في الأجل الطويل. إنه الســـبيل الوحيد لإنهاء النزاع العربي الإســـرائيلي بشـــكل دائم والحفاظ على هوية إســـرائيل اليهودية والديمقراطية. وإذ ننتقل إلى عام جديد وعهد جديد للمنطقة، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لدعم القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية لتحقيق ذلك السلام لشعبيهما.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته. إننا ممتنون للغاية على خدمته المتفانية والمشرفة بوصفه منسق الأمم المتحدة الخاص للسلام في الشرق الأوسط لأكثر من خمس سنوات؛ فقد كانت جهوده الدؤوبة للمســـاعدة في حل هذا النزاع لا تقدر بثمن. إننا نرجو له كل التوفيق وهو ينتقل من القدس، وأتطلع إلى رؤيته في الأيام القليلة المقبلة والعمل معه في مهمته المقبلة.

وإذ يقترب هذا العام من نهايته، أود أن أتفكر في التقدم الذي أحرزناه حتى الآن وكيف أن ذلك التقدم قد قلب عددا من الافتراضات التي شكلت تفكيرنا بشأن السلام في الشرق الأوسط على نحو يقف حجر عثرة في طريق التقدم. فالنزاع بين الإسـرائيليين والفلسـطينيين في هذا المحفل يعود إلى الأيام الأولى لمجلس الأمن. وقد كانت هناك، منذ عام 1948، مجموعة من الجهود الرامية إلى حل النزاع، غير أنها باءت بالفشل بشكل عام. إن هذه النهج التي استمرت عقودا لم تخفق فحسب، بل عرقلت التعاون والنمو الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي وحالت إلى حد كبير دون إقامة الإسرائيليين والفلسطينيين لعلاقات ودية.

وقد قدم الرئيس ترامب، إدراكا منه للمأزق الذي وجدنا فيه أنفسـنا، رؤية جديدة جريئة للسـلام في الشـرق الأوسـط – خطة واقعية ومفصـلة لحل النزاع الإسـرائيلي الفلسـطيني، بينما تجعل الإسـرائيليين والفلسطينيين والملايين الآخرين في المنطقة أكثر أمانا وازدهارا. وقد شهدت رؤية الرئيس ترامب للسلام التزام إسـرائيل بالعمل صـوب تحقيق حل الدولتين في حدث شـهدته دول عربية أخرى، شـملت الإمارات العربية المتحدة والبحرين، التي حضرت العرض الأولي للرؤية. ومن ثم توسط الرئيس في آب/أغسطس، مستفيدا من ذلك الزخم، للتوصـل إلى اتفاق تاريخي لتطبيع العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وإسـرائيل – المعروف الآن باسم اتفاقات أبراهام – الذي كان أول اتفاق من نوعه بين إسرائيل وبلد عربي منذ عام 1994.

وفي الشـهر التالي، انضـمت البحرين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في التوقيع على إعلان اتفاقات أبراهام في البيت الأبيض، والتزمت بتبادل السـفراء وإطلاق سـلسـلة من الأنشـطة، بما في ذلك أول رحلات جوية مباشرة بين تلك البلدان، فضـلا عن مبادرات تعاونية عبر مجموعة واسعة من القطاعات، كان كل منها خطوة كبيرة إلى الأمام في تحقيق سلام دائم ودافئ في المنطقة. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، كان السـودان وإسرائيل قد اتفقا أيضـا على إنهاء حالة الحرب بينهما، ما وسـع نطاق اتفاقات أبراهام ليشـمل القارة الأفريقية. وأخيرا، أعلن المغرب في 10 كانون الأول/ديسمبر أنه سيستأنف علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل ويوسـع التعاون الاقتصـادي والثقافي من أجل تعزيز الاسـتقرار الإقليمي. ففي أقل من أربعة أشـهر، فتحت أربع دول علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ممهدة الطريق للمزيد من الانخراط الذي من شأنه أن يساعد على تحقيق الازدهار المتوخى في خطة الرئيس ترامب للسلام.

لقد كان الافتراض السائد على مدى عقود هو أن العالم لن يرى تطبيع العلاقات الدولية مع إسرائيل إلا بعد حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، ولكننا أثبتنا أن ذلك الافتراض خاطئ. وبدلا من ذلك، يقوم رواد أعمال إسرائيليون الآن برحلات منتظمة إلى دبي والمنامة لاستكشاف الفرص الاقتصـادية التي ستفيد جميع مواطنيهم، في حين يسـافر رواد أعمال إماراتيون وبحرينيون بحرية إلى إسـرائيل بنفس الأهداف. وتشـكل هذه التبادلات الاقتصادية نقطة مضيئة في اقتصاد عالمي طغى عليه النزاع الإقليمي ومرض فيروس كورونا.

وكذلك لم نشـهد، على مدى عقود، سـوى القليل من التقدم في حل النزاع الإسـرائيلي – الفلسـطيني، حيث واصـــل الطرفان اللجوء إلى نفس الخطاب القديم الممل والمواقف المتشـــددة. ونرى اليوم بدلا من ذلك أمثلة عملية وحقيقية على روابط اقتصـــادية وثقافية حقيقية يجري إقامتها. ونتيجة لذلك، ينبغي لنا جميعا في مجلس الأمن أن نفكر مليا وبجد في ما يحتمل أن يكون قد فاتنا أو أسأنا تفسيره على مر السنين.

إننا نشـجع شـركاءنا الإقليميين وأعضـاء هذه الهيئة مرة أخرى على النظر بعناية في رؤية الولايات المتحدة للســـلام. ونظل نحث الفلســـطينيين على النظر في الفرص المتاحة في إطار الرؤية والتفاوض مع إسـرائيل وتقديم اعتراضـاتهم في سـياق المحادثات المباشـرة القائمة على أسـاس هذه الرؤية. فمن شـأن اتفاق للسلام أن يجلب الدعم الاقتصـادي والاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها للفلسطينيين ويفتح عالما أوسع من الفرص – للفلسـطينيين والشـركاء الإقليميين والعالم. ونتطلع إلى اليوم الذي لا يعود فيه مجلس الأمن بحاجة – ونأمل أن يكون ذلك قريبا – إلى مناقشة هذه المسألة.

احتفلت المجتمعات اليهودية، الأسبوع الماضـي، في إسرائيل وحول العالم بالهانوكا، عيد الأضـواء، وهناك شـجرة عيد ميلاد مضـاءة بإضـاءة زاهية في ساحة المهد بكنيسـة المهد. وآمل أن نحتفي نحن كمجلس والمجتمع الدولي الأوسـع – الذي يمثل الكثير من التقاليد الدينية والثقافية – في خضـم ظلام الشـتاء وتفشـي جائحة عالمية ونزاعات كثيرة جدا في جميع أنحاء العالم، بالنور الذي تمثله اتفاقات أبراهام. ونرجو أن نعمل جميعا معا للبحث عن سبل لنشر ذلك النور في دول أخرى.

المرفق السادس عشر

بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، هاي أنه فام

أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الأخيرة، وبصفة خاصة جهوده الدؤوبة وتفانيه على مدى أكثر من خمس سنوات بصفته منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأرجو له المزيد من النجاح في منصبه الجديد في منعطف حاسم جدا بالنسبة لليبيا.

وإذ يقترب عام 2020 من نهايته، نجد أنفسنا للأسف في نفس الوضع المثير للقلق. فنحن نتلقى شهرا بعد شهر، وفصلا بعد فصل، تقارير تفيد بأنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل في تنفيذ القرار 2334 (2016). فقد شهدنا، على الرغم من بعض الإشارات الإيجابية في الآونة الأخيرة في التعاون بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، انتهاكات مستمرة لمعظم أجزاء القرار.

وما فتئ التوسع في المستوطنات مستمرا بمعدل ينذر بالخطر طوال العام. وتجدر الإشارة إلى أن نحو 50 في المائة من هذه الوحدات الاستيطانية تقع في مناطق في عمق الضفة الغربية المحتلة، مما يعوق تواصل أراضي دولة فلسطينية في المستقبل. ويساورنا قلق بالغ إزاء خطة بناء حوالي 500 3 وحدة في موقع E-1 الاستراتيجي. فهي إذا ما نُفِّذت، ستقوض إلى حد كبير فرص إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة الأراضي في إطار الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين.

ونود أن نعيد تأكيد موقفنا بأن المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016). ونشارك العديد من الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة دعوة حكومة إسرائيل إلى الوقف الفوري للمضي في جميع الأنشطة الاستيطانية.

كما أننا نشعر بالقلق إزاء استمرار عمليات هدم المباني والممتلكات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والاستيلاء عليها. وفي الشهر الماضي، نفذت السلطة القائمة بالاحتلال أوسع عملية هدم في الضفة الغربية منذ سنوات، وهي عملية لم تنج منها حتى المدارس ومرافق البنية التحتية الأساسية. واستمر رفض الالتماسات والطعون المقدمة منذ عقود ضد عمليات الهدم. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف تلك الأنشطة فورا، وفقا للقرار 2334 (2016).

وبينما لم تتصاعد الحالة خلال الشهور القليلة الماضية، لا نزال نشعر بالقلق إزاء العنف المرتكب في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية وأعمال العنف المتصلة بالمستوطنين. إن أعمال العنف اليومية تهدد بتوسيع الهوة بين الطرفين وتبديد الأمل في المفاوضات والحوار.

وندعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات والإدلاء ببيانات، يمكن أن تعقد الحالة وتعرقل المفاوضات والحوار. ونرحب أيضا بجميع مبادرات التعاون الدولي التي قد تساعد في التوصل إلى حل عادل ومستدام ودائم لعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء صعوبة الأحوال المعيشية والحالة الإنسانية لملايين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة. ونود أيضا

أن نكرر الإعراب عن تأييدنا القوي للعمل الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نرحب بإطلاق خطة الاستجابة الإنسانية مؤخرا لتلبية الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين في عام 2021 ونحث أعضاء المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماتهم وتقديم المزيد من الدعم لتنفيذ الخطة.

ختاما، نعيد تأكيد دعم فييت نام الثابت للنضال المشروع للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف. ونؤيد بقوة حل الدولتين، بما في ذلك إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تتعايش سلميا مع دولة إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرار 2334 (2016).